سياسة "الاحتواء" الامريكية :بقاء للدكتاتورية والحصار

مطلوب خطاب سياسي عراقي جديد

رغم الانتقادات الكثيرة من اوساط عربية ودولية لسياسة "الاحتواء" الامريكية تجاه العراق، الا ان الادارة الامريكية بقيت متمسكة بهذه السياسة باعتبارها الاقل كلفة في تحقيق التالي:

- اضعاف نظام الحكم العراقي، والعراق عموما، بما لايجعله قادرا على تهديد المصالح الامريكية او اصدقاء امريكا في المنطقة.

- ضمان تدفق المصادر النفطية باسعار مناسبة ومرورها الأمن.

- عزل العراق بما لايجعل منه عاملا مؤثرا في مساعي التسوية الاسرائلية-العربية.

ولكن ليس في هذه السياسة الامريكية تصور واضح لمستقبل العراق، ولا وسائل تحقيق ذلك، بل هي عمليا، دعوة للحفاظ على الوضع الراهن عن طريق الاحتواء.

بدون شك ترغب واشنطن رؤية نهاية صدام حسين، ولكن في غياب اداة التغيير والبديل المناسب لها (فهي لاتريد نظاما شيعيا او كرديا فاعلا بالحكم)، يصبح الاحتواء هو الخيار الافضل، ولكن بذات الوقت لا تريد رفعاً للحصار مادام صدام حسين في السلطة. وبذلك فرض على العراق وشعبه ان يعيش حلقة امريكية مفرغة: فامريكا لاتريد زوال صدام حسين خوفا من بديل غير محسوب، وبذات الوقت لاترفع الحصار لان صدام حسين موجود.

كما ان المصالح النفطية الامريكية (انظر د. فاضل الجلبي الملف العراقي العدد 69) تجعل من استمرار الحظر النفطي وضبط تصديره من خلال آلية القرار 986، ضرورة للحفاظ على الاسعار المناسبة للنفط، وحماية لانتاج ومتطلبات حلفاء امريكا النفطيين (السعودية، المكسيك وفنزويلا).

ولاحتواء ضخامة التضحيات والمعاناة الانسانية للشعب العراقي الناجمة عن سياسة الاحتواء الامريكية، لجأت واشنطن لاعتماد قرار "النفط مقابل الغذاء" وذلك لرفع العتب وليس رفع الحصار بما قنن التعامل مع الشعب العراقي كلاجئين يوفر لهم قوت كفاف، وليس شعبا له حق في الحياة والنمو.

رغم ان"الاحتواء" هو وسيلة وليس هدفا ولكن الممارسة الامريكية جعلت منه هدفا بحد ذاته، وعلى حد تعبير Phebe Marr الخبيرة في السياسية الامريكية: اصبحت هذه السياسة اشبه بالمثل الفلكوري الهولندي (Finger in a Dyke)، أصبع في ثقب في سد كبير للمياه، ليس في بقائه صلاح للسد ولكن في رفعه الطوفان. من هذا المنطلق

يصبح ماهو مؤقت اي "الاحتواء" هو الامر الدائم، كما أصبح اي خرق للاحتواء بمثابة "خط احمر" غير مسموح تجاوزه عربيا واقليميا ودوليا.

وفي هذا الصدد تسلحت واشنطن في ظل انفرادها، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، بغطاء دولي تمثل بقرارات مجلس الامن التي جعلت من تنفيذ ام القرارات 678 وبالذات الفقرة 22 منه الخاصة بتدمير اسلحة العراق ذات الدمار الشامل شرطا لرفع الحظر النفطي.

والامر الذي ساعد واشنطن في ابقاء الحظر وبالتالي الاحتواء هو سياسية التلكؤ والتحايل العراقية، ولكن اليوم وبعد مرور اكثر من ست سنوات ادركت بغداد ان خلاصها هو في تنفيذ القرار والاستجابة لمتطلبات اللجنة الخاصة، ومن ذات المنطلق اخذت تتحدث مراجع امريكية عن "السيناريو الكابوس"، في حال تقديم اللجنة الخاصة (UNSCOM) تقريرا لمجلس الامن بنظافة العراق من الاسلحة المحظورة.

ان بقاء الحظر الدولي على العراق وبالتالي الاحتواء، مرهون برفض اللجنة الخاصة تبرئة ساحة العراق من السلاح المحظور، وبعكس ذلك يتحول الحظر الدولي لمجرد حظر امريكي محدود الفاعلية، كما في حالة كوبا وليبيا وايران.

وبما ان الادارة الامريكية -المنشغلة اليوم بنزع فتيل الانفجار الفلسطيني- ليست بصدد مراجعة سياستها الحالية، فسيكون خيارها التحايل والتلكؤ لمنع اللجنة الخاصة من تقديم تقرير ايجابي لصالح العراق.

وهذا ما اكده مؤخرا الخبير الامريكي انتوني كوردسمان بقوله: اما انتظار سقوط صدام، فيخشى بان يصبح اشبه بأنتظار "غودو". كما ان النسخة المعدلة والألطف لصدام، التي ستعقبه بعد سقوطه، لن تزيل الخطر على المصالح الامريكية، وهكذا، فان للولايات المتحدة كل الحق في ان تدعم وتؤيد وكالة الطاقة الذرية ولجنة العقوبات الدولية طالما كان بامكانهما البقاء في العراق.

واستبدال رالف ايكيوس، رئيس اللجنة الخاصة بنزع اسلحة العراق بريتشارد بتلر الاسترالي، قد يؤدي الى تغيير نسبي ولكن لايتوقع ان يحسم الامر، وذلك لسبب بسيط وهو ان اللجنة تضم عناصر امريكية وبريطانية لهم حق اثارة اية قضية، مهما كانت ثانوية، بما يطيل امد عمل اللجنة الخاصة في العراق.

وفي هذا الشأن لايعول على روسيا او فرنسا لمواجهة واشنطن، كما ليس من بين الدول العربية او الجوار من هو مستعد لتجاوز الخط الاحمر الامريكي. وان سورية عندما فتحت حدودها مع العراق لاغراض التجارة كانت حريصة على ان تؤكد لواشنطن بان هذا الاجراء سيبقى تحت سقف قرارات الامم المتحدة بشان حصار العراق.

المؤتمر الوطني العراقي ضحية سياسة الاحتواء

اعتبرت معظم فصائل المعارضة العراقية هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية فرصتها للاجهاز على النظام الحاكم في بغداد، اعتمادا على قراءة، ثبت اليوم خطاؤها، بان واشنطن بصدد اسقاط النظام قريبا.

وان حاجة المعارضة العراقية لامريكا دفعتها للاستجابة لطلباتها، فقد رفضت واشنطن استقبال الزعامة الكردية الا في اطار عراقي، فاستجاب الاكراد بالانخراط في المؤتمر الوطني العراقي الذي رعته الادارة الامريكية سياسيا وماليا واعلاميا، حتى ان اسمه تم اختياره من قبل شركة امريكية للعلاقات العامة. واستجابت معظم القوى السياسية المعارضة للانضواء تحت راية المؤتمر الوطني العراقي، لا جهلا بصلته بالاجهزة الامريكية، بل قناعة باهمية هذه الصلة في نجاح المؤتمر في تحقيق التغيير في بغداد.

واستطاع المؤتمر الوطني العراقي، رغم الكثير من الاخطاء والخطايا، ان يصبح في اواخر عام 1992 الواجهة الفاعلة للمعارضة العراقية، حيث ضم مختلف اطياف العمل السياسي المعارض، من اليسار الشيوعي الى اليمين الملكي، مرورا بالليبراليين والقوميين وبعض الاسلاميين الذين اجازوا التحالف مع "الشيطان الاكبر" لاسقاط نظام صدام حسين.

ولكن بعد اربع سنوات ، (31 اب 1996) واجه المؤتمر الوطني حتفه في اربيل على يد قوات الحكومة العراقية التي دخلت المدينة بطلب من مسعود البارزاني، عضو اللجنة الرئاسية للمؤتمر.

لم يكن مسعود البارزاني او الجيش العراقي، ولاحتى عيوب المؤتمر التنظيمية والادارية (فردية احمد الجلبي) السبب في نهاية المؤتمر الوطني العراقي، بل ان تخلي الولايات المتحدة عنه هو السبب الرئسي لذلك، وسقوط اربيل كانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير. تصورت قيادة المؤتمر الوطني او ارادت توريط امريكا في عمليات عسكرية لاستنزاف الجيش العراقي بكماشة كردية من الشمال (بيشمركة جلال الطالباني) وشيعية من الجنوب (قوات بدر التابعة لباقر الحكيم) بهدف اسقاط بغداد.

وفات قادة المؤتمر ان هذه الوصفة بالذات كانت السبب وراء تخلي واشنطن عن انتفاضة اذار 1991، والسماح للجيش العراقي باجهاضها. فالولايات المتحدة لاترى في تحالف شيعي كردي بديلا مناسبا للحكم القائم في بغداد.

والحديث اليوم عن تحالف جديد بديل للمؤتمر الوطني، يعتمد الثلاثي: جلال الطالباني وباقر الصدر واحمد الجلبي، سيبقى محكوما بالرفض الامريكي لأي بديل شيعي كردي لنظام صدام حسين.

ان انتقاد د. احمد الجلبي، رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، لدور وكالة المخابرات الامريكية في اجهاض مشروعه ومحاولته الالتفاف على ذلك عن طريق التعاون مع "ايباك" اللوبي اليهودي الامريكي مغامرة تزيد من عزلة ماتبقى من المؤتمر الوطني العراقي. فالولايات المتحدة اعتمدت الاحتواء استراتيجية ثابتة، ومن الصعب تغييرها الان لصالح تكتل عراقي في حالة تراجع.

كما لم يصمد تحالف الاكراد العراقيين امام حالة الانتظار التي فرضتها سياسة الاحتواء، ففي غياب حل للقضية العراقية انزلق الطرفان الكرديان الى صراع دموي خدم استمرار النظام في بغداد.

وبدلا من ان تراجع واشنطن سياستها، استعانت بالمال والسلاح التركي لاحتواء الصراع الكردي الداخلي دون حل دائم.

خيارات المعارضة العراقية

رغم ان اغلب الشعب العراقي معارض للحكم الدكتاتوري في العراق، الا انه ليس هناك طرف فاعل في الداخل- خاصة بعد مضي ست سنوات- يرى في الحصار وتجويع الشعب العراقي وسيلة لاحداث التغيير او اسقاط النظام. ولكن معظم احزاب المنفى، من ليبرالية وقومية واسلامية وشيوعية تفهمت، في البداية، ضرورة الحصار والعمل ضمن اطار "المؤتمر الوطني العراقي" كأجراء مؤقت لاسقاط النظام، ولكن بمرور اكثر من ست سنوات على حالة الاحتواء ادركت معظم هذه القوى ان الاجندة الامريكية وراء الحصار لاتحقق التغيير المنشود بل استهدفت العراق ككل، فانسحبت من "المؤتمر الوطني العراقي" تباعا، كما وجدت هذه القوى نفسها بين خيارين: حصار مع استمرار صدام حسين، ام صدام حسين ولكن بدون حصار، الامر الذي يفسر تغير موقف معظم هذه القوى لصالح فك الحصار مع استمرار العمل لانهاء الديكتاتورية بوسائل اخرى غير الحصار.

ولم يبق مع سياسة استمرار الحصار سوى احزاب اعتمد وجودها على الدعم الخارجي، قادتها يتحدثون وكان الجهة التي ستنتخبهم هي الكونغرس الامريكي او حكام عرب لم ينتخبهم احد.

فكتب محمد عبد الجبار، رئيس تحرير جريدة "المؤتمر" سابقا، ومراسل جريدة "الوطن" الكويتية في لندن، (الوطن 10/9/97) تحت عنوان "أنظمة تسليحية خطيرة أقامتها بغداد بعد حرب التحرير" يحذر من قيام بغداد بتحويل طائرة بولندية لرش المبيدات الزراعية الى طائرة حاملة للصواريخ والاسلحة الجرثومية، ليخلص الى تأكيد استمرار برنامج العراق للاسلحة المحظورة الامر الذي يعني ضرورة استمرار الحصار.

وفي الوقت الذي تؤكد وثائق الامم المتحدة عرقلة واشنطن، من خلال لجنة الـ 661، عقود الغذاء والدواء المدفوع ثمنها من النفط العراقي بموجب قرار النفط مقابل الغذاء، تبادر بعض صحف المعارضة للدفاع عن الموقف

الامريكي. (انظر افتتاحية "العراق الحر" 17 أيلول 1997).

فحسب تقرير للامم المتحدة صادر في 7 تموز 1997، فان من مجموع 741 عقدا قدمها العراق بموجب قرار النفط مقابل الغذاء للجنة العقوبات للموافقة عليها، اعترضت واشنطن على 201 عقد، ومايلفت النظر ان معظم العقود التي لم تحظ بموافقة الولايات المتحدة تتعلق بالادوية (146 عقدا اي نسبة 5،57% من كافة عقود الادوية)، وما يجعل المفارقة اكبر اشتراط التزام العراق بتصدير نفطه ضمن فترة محددة، وترك تنفيذ عقود الغذاء والدواء دون التزام بزمن محدد. علما ان مستحقات التعويض والامم المتحدة تدفع من الموارد النفطية العراقية دون تأخير.

ان استمرار الرهان الخاطىء لبعض تنظيمات المعارضة العراقية على الحصار، واتهامها لكل من يطالب برفع الحصار بالعمالة لصدام حسين، كان من ابرز عوامل عزلتها عن الداخل، خاصة وان قادة هذه الاحزاب يقيمون في الخارج بعيدا عن معاناته، الامر الذي كرس فقدان صدقية احزاب المعارضة، التي "تعيش اصلاً حالة مزرية من التشتت الداخلي" على حد وصف الكاتب الكردي المعارض سامي شورش ("الحياة" 14/9/1997).

الحاجة لفكر ونهج سياسي جديد:

الوحدة الوطنية العراقية من اجل انقاذ العراق

ان اخطاء وخطايا النظام العراقي من الفداحة لاتحتاج الى توصيف، والمنافسة في شتم النظام قد يجد فيها البعض تنفيسا للصدر، ولكن، حتما، ليس فيها خلاص للعراق. كما ليس في جلد الذات علاج من حالة التشرذم وفقدان الرؤية التي تعاني منها المعارضة العراقية.

المطلوب فكر سياسي عراقي جديد قادر على تشخيص المأساة العراقية والتصدي لعلاجها، بعيدا عن التحزب التقليدي اوالتبعية، فكر يؤسس لتيار يسعى لكسب عقول وقلوب العراقيين. تيار يجعل من انقاذ البلاد رائده، وليس تقاسم الغنيمة، ومن اجل ذلك يتعامل بذهن مفتوح مع كل ما من شأنه المساهمة في انقاذ البلاد من مأزقها.

- ان المأزق الوطني الذي فرض على العراق نتيجة ممارسات النظام، وخاصة احتلال النظام العراقي للكويت ورفضه الانسحاب، وماتبع ذلك من حرب كارثية، بات اليوم مأساة وطنية تهدد وجود العراق شعبا ودولة، وذلك نتيجة اصرار النظام على نهجه المستبد الغاشم دون مراجعة او انفتاح.

- ان النظام الحاكم اصبح عاجزا عن اصلاح امره، ناهيك عن انقاذ العراق، بل بات عقبة تحول دون استرجاع العراق لعافيته ومكانته العربية والاقليمية والدولية. ان نهج النظام المستبد كرس الانقسام بين العراقيين بما يجعل من

تقسيم العراق-الوطن امكانية فعلية وليس مجرد احتمال، الامر الذي يجعل من التغيير ضرورة وطنية لصيانة وحدة العراق وحرية شعبه، وحاجة اقليمية من اجل استقرار المنطقة وامنها.

- ان استمرار نظام صدام حسين في الحكم هذه السنوات الطويلة، رغم جسامة الهزيمة العسكرية والمعاناة الانسانية للشعب العراقي، وعداء معظم دول الجوار وغيرها من دول كبرى للنظام، تفرض علينا مراجعة اسلوب وادوات العمل السياسي الوطني العراقي. وفي هذا الصدد يلاحظ ان قوة النظام لاتعود لعامل ذاتي بقدر ماهي نتيجة لاستثماره عوامل الفرقة والانقسام بين القوى الوطنية العراقية من جهة، وتناقض المصالح الاقليمية والدولية من جهة اخرى.

- ان تناقض المصالح الاقليمية والدولية لها مايفسرها، وتبقى الى حد كبير خارج ارادتنا الوطنية كعراقيين، ولكن غياب الوحدة الوطنية العراقية، وهي ضرورة وطنية، تقع مسؤوليتها على عاتق العراقيين -خاصة قادة الرأي والعقلاء منهم- وليس بالامكان فرضها من الخارج. واذا ما سقطت بعض الاطراف العراقية -نتيجة خطأ في الرؤية او المصالح الضيقة- في هاوية العمل الطائفي والعرقي، فان النظام الحاكم غذى واستثمر المخاوف العرقية والطائفية بما يمنع وحدة الارادة الوطنية العراقية لصالح التغيير الديمقراطي.

- ان التغيير السياسي القائم على الوحدة الوطنية ضرورة وضمان لعدم سقوط البلاد في لجة الحروب الاهلية، الامر الذي سقطت فيه شعوب اخرى (افغانستان، ويوغوسلافيا وغيرها)، كما ان مثل هذه الوحدة الوطنية هي الكفيلة بطمئنة بعض الاطراف، العراقية والعربية والاقليمية، التي تخشى من تغيير غير محسوب ينتهي بفوضى او حرب اهلية.

- ان التأسيس لمثل هذه الوحدة الوطنية يحتاج الى تيار عراقي يكرس اولوية الوحدة الوطنية القائمة على "الانتماء العراقي اولا" هدفا وممارسة، تيار قادر على تجاوز الطائفية والعرقية عبر الممارسة العملية، تيار يجسد برموزه الوحدة الوطنية على قاعدة المشاركة الفاعلة والمتكافئة. ان هذا التيار هو ليس حاجة وطنية للتغيير فحسب، بل ضرورة لبناء عراق ديمقراطي، آمن، ومسالم.

- ان حالة المعاناة الانسانية والاقتصادية من جهة، والقهر السياسي الذي يعيشه شعبنا في الداخل من جهة اخرى، يحمل المقيمين في الخارج مسؤولية التصدي لمهمة تحقيق الوحدة الوطنية العراقية من خلال المساهمة في خلق منبر سياسي، لايطرح نفسه بديلا عن الاخرين، ولا كتنظيم حزبي جديد، وانما مرجعية فكرية سياسية تتصدى لريادة الدعوة والعمل من اجل الوحدة الوطنية العراقية.

- ان العمل الوحدوي الوطني يجب ان لايقفز على الواقع بتجاهل الحقائق الطائفية والعرقية والاثنية، بل يسعى لفهمها وايجاد الصيغة المناسبة لتعايش مكونات المجتمع العراقي في اطار الوطن الواحد.

- انطلاقا من مبدأ "العراق للعراقيين" يصبح كافة العراقيين شركاء في الوطن والمواطنة بما لهما من حقوق وواجبات، دون تمييز.

- ان الدعوة للعراقية والتأكيد على الهوية العراقية لا يلغيان التنوع المذهبي والقومي والاثني، ولكنها تخضعه لاولوية الانتماء العراقي، الامر الذي لايمكن تحقيقه الا بالممارسة الديمقراطية القائمة على المشاركة المتكافئة، بما يمنع انفراد القلة او ديكتاتورية الاغلبية باسم الطائفة او القومية.

(الملف العراقي، العدد 70 - تشرين الاول 1997)

❋ ❋ ❋